

# جدال

العدد 42 | كانون الأوّل 2024

باكورة مقالات

# طلبة سمينار الدراسات العليا

للعام 2024



مدي الكرمل

المركز العربي للدراسات  
الاجتماعية التطبيقية

جدل 42

كانون الأول 2024

## باكورة مقالات طلبة سمينار الدراسات العليا للعام 2024

تحرير: مهّد مصطفى

تدقيق لغوي: حنا نور حاج

تصميم: أمل شوفاني

حقوق النشر محفوظة 2024

مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035



## المحتويات

المقدمة	06
مقاربات اجتماعية	07
الخصوصية في ظل ثقافة الرقابة أمير عودة	08
في راهنية الحرملك: تحليل نقدي لمنهجية الألقاب والأسماء في المجتمع الفلسطيني ميادة عصفور	12
السياسة الحملية، الإدارة الشبكية في السلطات المحلية ونجاعة العمل التشاركي أشواق مندية	16
سياسة وقانون	20
شعبوية تنياهو: ما وراء النصر الشامل مريم فرح	21
الدور الدبلوماسي للأكاديمية الفلسطينية دعد محمود	27
في ظل خسارة مؤكدة: الالتماسات المقدمة الى المحكمة العليا الإسرائيلية رعدة عواد	33
الحركة الإسلامية كتيار فاعل ومؤثر في النقب ساهر غزاوي	37

<b>فن وثقافة</b>	40
حملات التمويل الجماهيري كآلية للحفاظ على الهوية: صناعة الثقافة في الداخل الفلسطيني	41
معتصم زيدان	
أن تُنتج فنًا مستقلًا في فلسطين بين الرفاهية والفعل السياسي	45
عبير بشتاوي	
"العافية، المثني وما يُحسنُ" قراءة في جوهر ووسائل المجاورة عند منير فاشه	48
علي قادري	
الزمن المنفوي... قراءة في فيلم "السباحان"	52
علي مواسي	
<b>سياسات الحيّز</b>	58
بين النظري والعملي في خطط العمل المختلفة لتطوير البلدات العربيّة: طمرة نموذجًا	59
رزين دياب	
"روابي": البديل الوحيد في غياب المدينة الفلسطينية الحديثة	63
مريم حاج يحيى-عازم	

## السياسة الحماةلية، الإدارة الشبكية في السلطات المحلية ونجاعة العمل التشاركي

### برنامج "تحديات" للتربية اللامنهجية في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل - نموذجًا

أشواق مندبة\*

#### مقدمة

تُظهر نتائج الانتخابات للسلطات المحلية العربية التي جرت في شباط 2024 نسبة تصويت عالية؛ إذ بلغ المعدل في البلدات العربية نحو 80%، في حين أن معدل نسب التصويت في البلاد عامّة قد بلغ 49% فقط. على الرغم من نسبة التصويت العالية، التي من شأنها أن تعكس بيمات المشاركة السياسية الفعالة في النظام الديمقراطي، ما زالت الانتخابات تحمل في طياتها بعدًا تعصبيًا أكثر ممّا هو سياسي؛ فالعائلة والحَمولة ما زالتا تتمتعان بمركزية كبيرة في الحكم المحلي، وتؤثران على نجاعة الإدارة والتحول الديمقراطي في السلطات المحلية. إنَّ هذا التضارب بين استمرار المبنى التقليدي القديم للحَمولة ومظاهر الحدائة يعكس حالة "الحدائة الجزئية"، والتي تجعل الإدارة السليمة والحكم الرشيد تحديًا للسلطات المحلية. فالحدائة الجزئية قد تُصعب المنافسة على أساس برامجي - سياسي وتذويت قيم التعددية والشفافية التي تميز الحوكمة المحلية (Local Governance)، والتي لا تعني إدارة شؤون الدولة والمجتمع من خلال الدولة فحسب، حيث إنَّها لم تعد الفاعل الوحيد المؤثر، بل ثمة دور كبير للفاعلين من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي.

تناول هذه الورقة نجاعة الإدارة الشبكية التشاركية بين السلطات المحلية، والحكم المركزي، ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال فهم دور السياسة الحماةلية في التأثير على التعاون بين القطاعات المختلفة، بالاستناد إلى برنامج "تحديات" الذي جرى تفعيله ضمن الخطة الخماسية 2015-2020 من قبل حكومة إسرائيل، بالتعاون مع السلطات المحلية ومزودي خدمات من القطاع الخاص والمجتمع المدني. اعتمدت هذه الدراسة نهجًا كمّيًا؛ فقد جُمعت البيانات من خلال مسح 160 عضوًا في الشبكة من 30 سلطة محلية عربية شاركت في البرنامج، وتألّف الأعضاء من الأطراف التالية: مدير وحدة الشبكية، ومركّزين في البرنامج، ومزودي خدمات من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني (كالمركز الجماهيري في البلدة - على سبيل المثال).

## الحوكمة الشبكية (Network Governance)

تُبنى الأسس النظرية للإدارة العامة الجديدة (New Public Management) على دراسات تركز على الإدارة العقلانية داخل المنظمات، حيث تركز على السوق التنافسية والعقود بين المتعاقدين المستقلين. أثارت أوجه القصور في (NPM) تطوير حوكمة جديدة للشبكات العامة (New Public Governance) تركز على التعاون بين أصحاب المصلحة المختلفين لتحقيق الأهداف المشتركة. هذا التحول النظري انعكس على المستوى المحلي؛ إذ تحولت إدارة شؤون السلطة المحلية والمجتمع المحلي من مفهوم "حكم محلي" (Local Government) إلى مفهوم "الحكومة المحلية" (Local Governance) بالرغم من عدم وجود اتفاق بين الباحثين العرب على ترجمة موحدة يتفق عليها الجميع لمصطلح الـ "Governance"، بالإمكان تعريفه بأنه "مجموعة العلاقات والتفاعلات والقواعد والإجراءات التي تجري في إطار الشراكة بين المؤسسات الحكومية من جانب، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جانب آخر من أجل إدارة شؤون الدولة والمجتمع". تتسم الحوكمة المحلية بالجوانب التالية: أولها أنه فيها يجري نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية بموجب القانون. ثانيها أنه ثمة لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي. ثالثها أنه من خلالها تجري مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

## الحوكمة الشبكية: العلاقة بين إدارة ونجاح المشاريع التشاركية في السلطات المحلية العربية - برنامج "تحديات" نموذجًا

يجادل باحثو الجيل الثاني لنظرية حوكمة الشبكات بأن حوكمة الشبكات عرضة للفشل؛ وذلك أنها تنطوي على توترات تعقد عملية التفاعل بين الشركاء. يجب أن توجّه هذه التفاعلات المعقدة من خلال آليات وإستراتيجيات إدارة الشبكات (Networks Management)، بغية تسهيل التفاعل بين الفاعلين وإنشاء قواعد وإستراتيجيات لزيادة تبادل المعلومات. يوضح الباحثون أنّ لهذه الإستراتيجيات فوائد عدّة، من بينها تحسين أداء الشبكات (Networks Performance). وقد أثبتت الأدلة التجريبية أنّ إدارة الشبكات على المستوى المحلي تحسّن التصورات حول أداء الشبكة في المجتمعات ذات القيم الديمقراطية والتعددية الحديثة. ومع ذلك، يُعرّف القليل جدًّا عن تأثير السياسة القبلية على إدارة الشبكات المحلية في المجتمعات التقليدية التي تكافح لقبول هذه القيم الحديثة. ينبع هذا الصراع من حالة "التحديث الجزئي" حيث تتعايش القيم التقليدية مثل القبليّة، التي تحتكر السلطة وتمنع التعاون، مع قبول التوجهات الحديثة. ومن ثمّ، قد تكون الافتراضات النظرية لحوكمة الشبكات صالحة في سياقات معينة فقط.

تتألف إسرائيل من مستويين حكوميين: المركزي والمحلي. تتبنى إسرائيل على نحو تقليديّ وجهة نظر مركزية ومحافظه تجاه السلطات المحلية، ولا سيّما تلك الواقعة في الأطراف الجغرافية والاجتماعية للبلاد. نتيجة لذلك، تميل الحكومة المركزية إلى التدخل كبير تدخل في الساحة المحلية. في المقابل، لم يجر تنفيذ الانتقال من الحوكمة المحلية إلى الحوكمة المحلية في المجتمع العربي على نحو رئيسي بسبب الثقافة السياسية التقليدية على المستوى المحلي، وهو ما يؤدي إلى ضعف الفصل بين السياسة والإدارة. في المجتمع العربي، تُعطي المجالس العربية العلاقات والمصالح الشخصية أولوية أكثر مما تعطي المهنية والأداء الجيد. يُعدّ هذا التوجّه نتيجة للثقافة السياسية

التقليدية التي تركّز على القبلية، وهو ما يعيق التعاون بين مختلف القطاعات في تقديم الخدمات العامة.

في المقابل، بدأت الحكمة المحلية تشجّع على ثقافة الشبكات والتعاون، من خلال برنامج "تحديات" (على سبيل المثال لا الحصر)؛ وهو خطة للتعليم اللامنهجيّ تسعى إلى تعزيز مشاركة الشباب العربيّ في برامج التعليم غير المنهجيّ من خلال إدارة الشبكات والتعاون بين هيئات مختلفة من قطاعات متنوعة. تُقدّم البرامج للشباب فرصًا لتحسين مهاراتهم الاجتماعية والشخصية، ودعم تعليمهم الرسميّ، وتطوير قدراتهم القيادية لمساعدتهم في العثور على وظائف. تُمنح البلديات الاستقلالية لاستخدام الميزانية المخصصة لتوفير برامج تعليم غير رسمية منظمة ومعتمدة لمجتمعاتهم من خلال التعاون لتحسين كفاءة موظفي التعليم غير المنهجيّ وزيادة عدد الطلبة العرب في التربية اللامنهجية. هذه السياسة اللامركزية ستعزز الحكمة المحلية في المجتمع العربيّ، وهو ما يعكس عملية التحوّل التي تشهدها المجتمعات المحلية العربية صوب تبني قيم الإدارة الحديثة والشبكية.

تشير نتائج الدراسة إلى أنه في البيئات التقليدية التي تواجه فيها الأقليات تحديات مع الديمقراطية والحكم تسهم إستراتيجيات إدارة الشبكات (من ذلك -على سبيل المثال- إستراتيجية حلّ الصراعات بين الأطراف المختلفة) في تعزيز التصوّرات المتعلقة بأداء الشبكة. بينما كان الاستخدام الأكبر لإستراتيجيات إدارة الشبكات مرتبطة بتصوّرات متزايدة حول تأثير سياسة الحموله، كانت التصوّرات الأقلّ حول سياسة الحموله مرتبطة بتصوّرات أقوى حول أداء الشبكة. بعبارة أخرى، كلما استطاع مدير وحدة الشبكية -وهو مدير الشبكة التشاركية بين السلطة المحلية والمؤسسات المختلفة- أن يدير الأمور على نحو تشاركيّ من خلال التغلب على المشكلات والتحديات في البرنامج، عدّ مديرًا مهنيًا، وهو ما يقلل من وجهة نظر الفاعلين في البرنامج أنّ للسياسة الحماة تأثيرًا على نجاح برنامج "تحديات". والعكس صحيح؛ إذ عندما كانت الإدارة الشبكية ضعيفة كان البرنامج عرضة لتأثيرات السياسة الخارجية (كالحموله -على سبيل المثال) من وجهة نظر الفاعلين، وهو ما أدى إلى تقييم المشروع على أنه غير ناجح.

## الخاتمة

نشكّل السلطات المحلية العربية في إسرائيل محورًا أساسيًا لتطوير المجتمعات العربية، ولكنها تواجه تحديات متعدّدة تعيق قدرتها على تقديم خدمات فعّالة وتحقيق تطوّر مستدام. تعاني السلطات المحلية العربية من تحديات هيكلية عميقة، تبرز بوضوح خلال الأزمات، على نحو ما نجد في الجريمة المتفاقمة والعنف، بالإضافة إلى مشكلات أخرى عديدة، وهو ما يكشف عن هشاشة وضعها مقارنة بالسلطات المحلية اليهودية. هذه المشكلات تتجذّر جزئيًا في الصعوبات الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها هذه السلطات، والتي تُعزى في الغالب إلى مصادر دخل محدودة وضعيفة، ممّا يجعلها أقلّ قدرة على مواجهة التحديات الكبرى وتقديم الخدمات بفاعلية. تتجلى المشكلة الرئيسية في البنية التقليدية للحماة التي تسيطر على العديد من هذه السلطات، وهو ما يُفضي إلى نظام إداريّ يفتقر إلى الشفافية ويغلب عليه الطابع العصبّي أكثر من كونه سياسيًا فعّالًا يخدم الصالح العام. على الرغم من التحديات، يُظهر اهتمام المواطنين الواضح بالمشاركة السياسية، على نحو ما يتكشّف من نسب التصويت العالية في الانتخابات المحلية، وجود إمكانات كبيرة للتغيير والتحسين.

يتطلب تحقيق هذا التغيير نهجًا جديدًا يعتمد على تعزيز الحوكمة الرشيدة ودعم الاستقلاليّة المحليّة على نحوٍ يسمح بتبني سياسات تعاونيّة تتجاوز الانقسامات التقليديّة. من الضروريّ أن تتخذ السلطات المحليّة العربيّة خطوات ملموسة نحو إصلاح النُظم الإداريّة القائمة لتعزيز الكفاءة والشفافيّة. إنّ آليّة العمل والإدارة لبرنامج "تحديات" لم تكن متوافقة مع الواقع الإداري في السلطات المحليّة العربيّة. نتيجة لذلك، أثرت سياسة الحموله على تصوّرات أعضائها بشأن خلق بيئة غير مهنيّة، ممّا جعلهم يقيّمون أداء الشبكة على أنّه أقلّ فاعليّة. من جانب آخر، تتحمّل الدولة جزءًا من المسؤولية بسبب التمويل الذي توفّره لهذه السلطات، حيث إنّ استغلال هذه الأموال لا يجري دائميًا على النحو الأمثل؛ إذ إنّ الموارد الماليّة المخصّصة لا تُستثمر دائميًا في تحسين البنية التحتيّة أو في حلّ المشكلات. فعلى مدار خمس سنوات، واجه تطبيق برنامج "تحديات" في السلطات المحليّة العربيّة تحدياتٍ عديدةً حالت دون استفادة هذه السلطات استفادة كاملة من ميزات البرنامج. وجد أعضاء خطة "تحديات" صعوبة في تغيير الواقع السياسيّ الداخليّ وتشجيع اعتماد إدارة أكثر احترافيّة في الساحة المحليّة. يعكس نضالهم الصراع الأوسع الذي يواجهه المجتمع العربيّ في الانتقال من القيم التقليديّة إلى القيم الحديثة.

**\* أشواق منديّة: طالبة دكتوراة في مجال الإدارة والسياسات العامّة -جامعة حيفا.**





**مدى الكرمل**

المركز العربي للدراسات  
الاجتماعية التطبيقية